منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

ملخص حلقة مركز اكسفورد لدراسات الطاقة

الوضع الراهن لسوق الغاز العالمي

ابريل 2026

إعداد المهندس / وائل حامد عبد المعطي

خبير صناعات غازية - إدارة الشؤون الفنية

تدوين صوتي (Podcast) منشور على الموقع الإلكتروني لمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة

ملخص حلقة مركز أكسفورد لدراسات الطاقة عن "الوضع الراهن لسوق الغاز العالمي"

تعمقت الحلقة التي أعدها مركز أكسفورد لدراسات الطاقة بشكل مكثف في الجوانب الجيوسياسية والاقتصادية واللوجستية للأزمة الحالية في منطقة الخليج بسبب حرب إيران، وتداعياتها على سوق الغاز العالمي، وفق سيناريوهات مختلفة. وفيما يلي أبرز ما تم تناوله بالحلقة.

- **أولاً: السياق العام للأزمة وتأثيرها على نظام الطاقة العالمي**

تأتي التطورات الأخيرة في أسواق الغاز العالمية في ظل تصعيد جيوسياسي حاد أدى إلى إغلاق مضيق هرمز، الذي يعتبر أحد أهم الممرات البحرية لتجارة الطاقة عالمياً. وقد تحول هذا الحدث في وقت سريع من أزمة إقليمية إلى أزمة طاقة عالمية، نظراً لاعتماد جزء كبير من تجارة النفط والغاز الطبيعي المسال على المرور عبر هذا المضيق.

لقد كشفت الأزمة الحالية عن تحولات في طبيعة إدارة الأزمات الدولية، حيث برزت مؤشرات على تراجع التنسيق التقليدي داخل التحالفات الغربية، مقابل محاولات أوروبية لبناء مسار دبلوماسي مستقل يهدف إلى إعادة فتح المضيق وضمان حرية الملاحة. وقد اتضح أن الحل العسكري لإعادة فتح المضيق غير واقعي في الظروف الحالية، وأن التسوية السياسية أصبحت المسار الوحيد القابل للتطبيق. وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق سياسي واضح، قد يتحول المضيق إلى أداة ضغط دائمة تؤثر في الاقتصاد العالمي وأسعار الطاقة لفترة طويلة.

- **ثانياً: تأثير إغلاق المضيق على صادرات الغاز الطبيعي المسال**

أدى تعطّل الملاحة عبر مضيق هرمز إلى توقف فعلي لصادرات الغاز الطبيعي المسال القادمة من منطقة الخليج العربي، وتحديداً من دولة قطر ودولة الإمارات. ويرجع ذلك إلى غياب القدرة على تصريف الشحنات المنتجة. وهو الأمر الذي أجبر المشغلين على إيقاف عمليات الإنتاج المرتبطة بسلسلة الغاز المتكاملة، بما في ذلك حقول الغاز نفسها.

وبالنظر إلى أهمية المنطقة في التجارة الدولية، فقد بلغت صادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال خلال الفترة بين 2021 و2025 نحو 105 مليارات متر مكعب سنوياً، بينما بلغت صادرات دولة الإمارات حوالي 7 مليارات متر مكعب سنوياً، أي ما مجموعه نحو 112 مليار متر مكعب. وتمثل هذه الكميات حوالي 20% من إجمالي تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية التي بلغت نحو 559 مليار متر مكعب في عام 2025. أما صادرات سلطنة عُمان، فرغم استمرارها بسبب موقعها خارج المضيق، إلا أنها لا تكفي لتعويض فقدان الإمدادات الخليجية الرئيسية الأخرى. وبالتالي فإن السوق العالمية فقدت فجأة خُمس إمدادات الغاز المسال، وهو ما يفسر حساسية الأسواق الشديدة تجاه التطورات السياسية المرتبطة بالأزمة.

كما أن إعادة تشغيل هذه المشاريع لن يكون سريعاً حتى في حال التوصل إلى اتفاق سياسي، إذ تتطلب منشآت الغاز المتكاملة وقتاً لإعادة التشغيل التدريجي وضمان سلامة العمليات.

- **ثالثاً: الأسواق الأكثر تأثراً جغرافياً من توقف إمدادات الغاز الطبيعي المسال**

تُظهر خريطة تدفقات الغاز الطبيعي المسال أن آسيا هي المنطقة الأكثر تأثراً بالأزمة. فقد استحوذت الصين وحدها عام 2025 على نحو 26 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال من قطر لتحل في المرتبة الأولى كأكبر مستورد للغاز القطري، تلتها كوريا الجنوبية، وتايوان، والهند، وباكستان.

وتكشف المقارنة النسبية أن اعتماد بعض الدول الآسيوية على الغاز الخليجي مرتفع للغاية، حيث شكّلت واردات قطر والإمارات نحو 30% واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال، وحوالي 16% من واردات اليابان وكوريا وتايوان وسنغافورة مجتمعة. أما دول جنوب آسيا (مثل الهند وباكستان وبنغلاديش)، فقد وصلت درجة الاعتماد لديها على قطر والإمارات إلى نحو ثلثي وارداتها من الغاز الطبيعي المسال.

في المقابل، يظهر التأثير الأوروبي بصورة مختلفة. فالسوق الأوروبي لا يعتمد بشدة على الغاز القطري من حيث كمية الإمدادات، لكنها تتأثر عبر آلية السوق العالمية. إذ يؤدي نقص الإمدادات المتجه إلى آسيا إلى زيادة المنافسة على الشحنات المرنة، خاصة القادمة من الولايات المتحدة. الأمر الذي يرفع الأسعار في أوروبا حتى دون حدوث نقص مباشر في الكميات المتاحة.

- **رابعاً: استجابة المعروض العالمي ومحاولات التعويض**

شهدت الأسواق العالمية تحركات لتعويض جزء من النقص الناتج عن توقف الإمدادات الخليجية. فقد ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة مدفوعاً بتشغيل مشاريع جديدة وتوسعات إنتاجية دخلت الخدمة تدريجياً منذ نهاية عام 2024 واستمرت خلال 2025 و2026. حيث ساهمت مشاريع التسييل الجديدة والتوسعات في زيادة المعروض، إلا أن هذا التعويض ظل محدوداً بسبب حدوث اضطرابات متزامنة في مناطق أخرى، منها أستراليا التي واجهت أعمال صيانة دورية وتأثيرات مناخية مرتبطة بالأعاصير أثرت في الإنتاج. وبالتالي، لم يكن نقص الإمدادات في السوق ناتجاً عن عامل واحد، بل عن تزامن عدة اضطرابات في الإمدادات العالمية، الأمر الذي جعل السوق أكثر هشاشة أمام الصدمات الجيوسياسية.

- **خامساً: تفاعل الأسعار مع نقص الإمدادات وهيمنة العامل السياسي**

أظهرت الأسواق خلال الأزمة انفصالاً واضحاً بين أساسيات العرض والطلب التقليدية، وبين حركة الأسعار الفعلية. فقد أصبحت العناوين السياسية والتصريحات المرتبطة بالحرب هي المحرك الرئيسي للأسعار، بينما تراجعت أهمية المؤشرات الاقتصادية التقليدية مؤقتاً.

فالأسواق ركزت بشكل أساسي على احتمالات انتهاء الحرب أو استمرارها، أكثر من تركيزها على العجز الفعلي المتوقع في الإمدادات. ومع استمرار وصول آخر الشحنات المتعاقد عليها سابقاً، لم يظهر النقص المادي الكامل فوراً، لكن التوقعات تشير إلى أن أثره الحقيقي سيبدأ بالظهور عندما تنفد الشحنات المتأخرة. فمن الملفت أن منحنى الأسعار المستقبلية أظهر حالة من عدم اليقين الشديد للعامين المقبلين، وهو ما يعكس غياب رؤية واضحة لدى المتعاملين حول مسار السوق على المدى المتوسط.

- **سادساً: سيناريوهات تطور الأزمة وتأثيرها على الإمدادات العالمية**

1. **السيناريو الأول (سيناريو التوقف لثلاثة أشهر)**

يفترض هذا السيناريو توقف الإمدادات لمدة ثلاثة أشهر فقط، مع إعادة فتح المضيق واستئناف الإنتاج بداية من شهر يوليو 2026. في هذه الحالة ينخفض نمو المعروض العالمي بنحو 38 مليار متر مكعب لكنه يظل إيجابياً بفضل الوفرة التي كانت متوقعة في الإمدادات قبل الأزمة، ما يجعل الأزمة قصيرة الأثر نسبياً. لكنه وفق هذا السيناريو، سيتأخر تشغيل مشاريع التوسعة القطرية لفترة ثلاثة أشهر.

2. **السيناريو الثاني (استمرار التعطّل حتى ما بعد الصيف)**

وهو سيناريو حرج لأنه يتزامن مع موسم إعادة ملء مخزونات الغاز الأوروبية قبل الشتاء، حيث سيتوقف تسليم الشحنات من الخليج لربعين متتالين (الربع الثاني والربع الثالث). وسيؤدي هذا السيناريو إلى انخفاض ملحوظ في الطاقة الإنتاجية العالمية مقارنة بالعام السابق، حيث سيتراجع المعروض العالمي بنحو 74 مليار متر مكعب. كما ستتأخر مشاريع التوسعة القطرية لفترة ستة أشهر.

3. **السيناريو الثالث (فيفترض بقاء المضيق مغلقًا لمدة عام كامل)**

وفق هذا السيناريو، سيستمر إغلاق المضيق لمدة عام كامل أي حتى أوائل عام 2027، وهو ما سيؤدي إلى فقدان كبير ومستمر في الإمدادات العالمية بما يصل إلى 87 مليار متر مكعب في عام 2026، و 29 مليار متر مكعب خلال الربع الأول من 2027، علاوة على تأجيل مشاريع التوسعة القطرية لفترة طويلة.

- **سابعاً: توازن السوق: تدمير الطلب والتحول إلى الفحم**

مع اتساع فجوة الإمدادات، يصبح توازن السوق قائماً على تراجع الطلب بدلًا من زيادة العرض. الاستجابة الأولى تظهر في أوروبا عبر إبطاء إعادة ملء المخزونات والتحول من الغاز إلى الفحم في توليد الكهرباء. ومع استمرار الأزمة، تنتقل آثار التكيف إلى آسيا، حيث تبدأ الدول الأكثر اعتماداً على الغاز الخليجي مثل الهند في تقليص الاستهلاك أو التحول إلى وقود بديل. وتبرز الصين بوصفها القادرة على إجراء أكبر تعديل عبر زيادة استخدام الفحم وتقليل تشغيل محطات الكهرباء العاملة بالغاز. وبذلك يصبح الفحم المستفيد الأكبر من أزمة الغاز، في انعكاس واضح للتوتر بين أهداف أمن الطاقة وأهداف التحول الطاقي.

- **ثامناً: توقعات الأسعار تحت السيناريوهات المختلفة**

في حالة السيناريو الأول، قد يبلغ متوسط سعر الغاز الأوروبي نحو 40 يورو لكل ميجاواط ساعة، أي أعلى قليلًا من المستويات السابقة للأزمة.

أما في حالة استمرار الأزمة لمدة ستة أشهر حسب السيناريو الثاني، فقد ترتفع الأسعار إلى نحو 60 يورو للميجاواط ساعة، مع تسجيل مستويات أعلى خلال فترات الذروة.

وفي السيناريو الأكثر تشاؤماً، قد تعود الأسعار إلى مستويات أزمة عام 2022، متجاوزة 100 يورو للميجاواط ساعة، مع احتمال وصولها إلى نطاق 120 يورو خلال فترات نقص الإمدادات الحاد.

- **تاسعاً: الآثار طويلة المدى على مستقبل غاز الشرق الأوسط**

إذا استمر انقطاع إمدادات الغاز الطبيعي المسال لسنوات، فسيحفز ذلك مشاريع جديدة في الولايات المتحدة وكندا وتنزانيا وموزمبيق وبابوا غينيا الجديدة. وبتشغيل المشاريع الجديدة، يمكن للسوق استبدال كميات الشرق الأوسط، وإن استغرق ذلك سنوات.